قال تقرير الشال الاسبوعي ان إيرادات النفط تمول نحو 90% من نفقات الموازنة العامة، وقد تكون النسبة أعلى لو التزمت الحكومة بسداد مستحقات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أولاً بأول، وقد ترتفع أيضاً لو احتسبت بنود إنفاق من خارج الموازنة. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2021/2020 نحو 43.7 دولارا، لافتا الى انه في صيف عام 2020 صرح وزير المالية حينها بأنه قد يعجز عن سداد الرواتب والأجور، وبلغ معدل سعر البرميل نحو 80.1 دولارا في السنة المالية 2022/2021 بعد انحسار قيود كورونا.

واشار التقرير الى انه في فبراير 2022 اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية ما أدى إلى بلوغ معدل سعر البرميل إلى نحو 94.2 دولارا بسبب علاوة المخاطر، وحققت السنة المالية 2023/2022 فائضا، وتم نسيان كل العجوزات المالية العامة لسبع سنوات متصلة قبلها. ورغم انخفاض معدل سعر برميل النفط الكويتي في أواخر السنة المالية الفائتة واستمرار الانخفاض للسنة المالية الحالية ما أدى إلى بلوغه 85.8 دولارا لما مضى من السنة المالية (01 أبريل 2023 إلى 22 نوفمبر 2023)، إلا أن تقديرات النفقات العامة للسنة المالية 2024/2023 بلغت مستوى قياسيا بحدود 26.3 مليار دينار. ليس ذلك فقط، ولكن أصبح الثابت منها مرتفعا جداً ولا مقابل له في أي من دول العالم، فنصيب النفقات الجارية بلغ نحو 90.5% ونصيب الرواتب والأجور والدعومات ضمنها بلغ نحو 79.3%.

وتابع: بينما يبلغ سعر التعادل للموازنة الحالية نحو 92.9 دولارا وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبلغ سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة الحالية نحو 85.8 دولارا كما ذكرنا، أي بعجز عن سعر تعادل الموازنة بنحو 7.1 دولارات، واتجاه أسعار النفط منذ بداية السنة المالية الحالية إلى هبوط، إلا أن ذلك لم يوقف المقترحات الشعبوية وبأسبقية حكومية. ويبدو أن هناك توافقا لدى إدارتها العامة حول إضافة نفقات جارية كلفتها التقديرية بحدود 1.5 مليار دينار، ما يعني احتمال أن يبلغ عجز السنة المالية الحالية نحو 3.4 مليارات دينار بعد إضافة ربع هذا المبلغ إلى تقديرات النفقات العامة في الموازنة الحالية.

النفقات العامة

واشار الشال الى انه ما يفترض أن تعرفه الإدارة العامة لو كانت تهتم بمستقبل بلدها، أن عجز السنة المالية القادمة 2025/2024 عند نفس مستوى النفقات العامة الحالي زائداً 1.5 مليار دينار أو الإضافة الجديدة، ما يعني نفقات بنحو 27.8 مليار دينار، سيبلغ 6.1 مليارات دينار عند معدل متفائل لأسعار النفط بحدود 80 دولارا للبرميل، ويرتفع إلى 9.0 مليارات دينار عند معدل لأسعار النفط بحدود 70 دولارا. وعند ذلك المستوى من أسعار النفط، ستصبح الرواتب والأجور والدعومات نحو 113% من حصيلة إيرادات الموازنة العامة، وأعلى من ذلك للنفقات الجارية، ومن دون احتساب تكلفة استيعاب ما بين 20 ألفا إلى 25 ألف مواطن قادمين إلى سوق العمل.

وأضاف: أما المستقبل، فمخاطره غير محتملة، فالنفط يفقد من سعره بانحسار المخاطر الجيوسياسية، ويفقد من سعره بسبب مخاوف البيئة المعززة بالقوة التفاوضية غير المتكافئة بين مستهلكين يدافعون عنها بالحق والباطل، ومنتجين. والكويت تفقد من صافي حصيلة صادرات النفط نتيجة ارتفاع تكلفة انتاجه، ونتيجة ارتفاع مستوى الاستهلاك المحلي، وتفقد جزءا من نصيبها في انتاجه ضمن أوبك بسبب خفض الإنتاج لدعم الأسعار. بينما يأكل التضخم جزءا من قيمة صادراته، ويؤدي ارتفاع عدد السكان واحتياجاتهم ونحو 25 ألف مواطن قادم جديد كل سنة إلى سوق العمل إلى ضرورة زيادة مستوى النفقات العامة بشكل مستمر. سيناريو مصائب المستقبل القريب مبسط إلى أقصى درجة، ما لا نفهمه هو ما إذا كان مسار المالية العامة بمخاطره الحتمية التي سيدفع ثمنها في المستقبل نحو 99% من مواطني البلد غائب عن مخيلة مسؤوليه، أم أنهم لا يهتمون سوى بيومهم ومناصبهم.

الصندوق الوطني

قال الشال انه سبق للكويت أن أسست الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة في عام 1997، وفشلت، وأتبعتها في عام 2013 بتأسيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورصدت له ملياَرَي دينار، ورغم أن تسميته حملت مصطلح رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الثابت على أرض الواقع هو انعدام رعايتها وتنميتها. وعندما كان الصندوق مشروعاً بالأدراج، كتبنا فقرة في تقريرنا بتاريخ 30 ديسمبر 2012، حذرنا فيها بأنه ما لم تكن مستهدفاته هي خلق أكبر عدد مستدام من فرص العمل المواطنة أسوة بتجارب العالم الأخرى، وما لم تبعد وظائفه القيادية والفنية عن المحاصصة والتنفيع، فسيصبح مصيره الفشل. وحال صدور مستهدفات مشروع الصندوق، ذكرنا في فقرة في تقرير لنا بأن بدايته خاطئة لأن مستهدفاته معاكسة لأغراض تلك الصناديق، فهو استهدف خلق 1.3 فرصة عمل مواطنة لكل مشروع، ثم طال عدم الاستقرار وظائفه القيادية بالتوظيفات الجينية والسياسية.

واوضح التقرير ان الإدارة العامة لم تستطع الإفادة من تجربة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة الفاشلة، وقامت بتكرار التجربة مع الصندوق بمستهدفات خاطئة، وكل ما فعلته هو مضاعفة تكلفة المشروع القديم بضعة أضعاف. وان أسهل المخارج لدى إدارة عامة ضعيفة هو رصد الأموال لترحيل الشكاوى، ومشكلات الصندوق الحالية تتكرر مع مشروع ميناء مبارك ومطار الكويت الجديد والطرق والجسور، وكل تلك المشروعات باهظة التكاليف ضعيفة المستوى وتظهر مشاكلها بمجرد بدء تشغيلها. واستنساخ نفس الحلول حاضرة في مشروع استملاك جليب الشيوخ مثلاً، يعني بداية مشروع ضخم فاشل، السبب هو منهجية التشكيل الحكومي وسرعة التغيير للذراع الأهم في الإدارة العامة، أو الحكومة، بمعدل عمر 101 يوم لآخر ثماني حكومات، ما يحرم البلد من مأسسة هذه الذراع والإفادة من تراكم الخبرات، الناجحة والفاشلة.

استخدام الفساد حجة لتبني سياسات شعبوية

قال الشال ان تصنيف دول مجلس التعاون ضمن مؤشر الفساد العالمي يحصر مواقعها ما بين أفضلها في الترتيب 55، وأسوأها في الترتيب 116. وقياس مستوى الفساد يراوح ما بين صفر و100 نقطة، صفر يعني غيابا كليا للفساد، و100 نقطة تعني فسادا كاملا، وجاءت قطر الأقل فساداً ضمن الدول الست بحصولها على 37.10 نقطة وفي الترتيب 55 على مستوى دول العالم. تليها الإمارات العربية المتحدة بحصولها على 39.81 نقطة والترتيب 66، ثم البحرين على 41.01 نقطة والترتيب 74، وعُمان على 44.46 نقطة والترتيب 87، والسعودية على 44.77 نقطة والترتيب 89، والأخيرة الكويت في الترتيب 116 وحصلت على 50.58 نقطة. وفي الكويت، وبدلاً من وضع محاربة الفساد أولوية قصوى، يستخدم الفساد حجة لتبني سياسات شعبوية، فما دام التسامح مع فساد الكبار قائما، إذاً يستحق الكل أن يحصل على ما يتيسر من ثروة ومناصب البلد، والتسامح مع فساد الكبار من جانب، واستخدامه حجة لاقتسام البلد بدلاً من استدامتها من جانب آخر.. مساران في طريق تدمير البلد.

انحراف مستهدفات الصندوق

قال الشال ان اليوم ليس أهم المشكلات هي خسارة ملياري دينار أو رأسمال صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن، تعثر تلك المشروعات وانعكاساتها السلبية على أصحابها مشكلة، وانحراف مستهدفات الصندوق في خلق فرص عمل مواطنة، مشكلة، فتلك المشروعات لا توظف سوى 0.2% من العمالة المواطنة وذلك يعني الحاجة إلى 10 مليارات دينار لخلق 1% من فرص العمل المواطنة، وذلك مستحيل.

واضاف: حقق الصندوق عكس مستهدفات أي منهج تنموي بتوظيف أعداد ضخمة غير مواطنة بانعكاساتها السلبية على تركيبة السكان والعمالة وضغوطها على المالية العامة. ويبقى غرضنا من استعراض مثال الصندوق، هو محاولة تبيان كيف تتراكم تداعيات قرار خاطئ إلى مستوى يصعب التعامل معها مع ما هو مشروع صغير نسبياً، بينما خطايا المالية العامة المذكورة في فقرة أخرى في بلد مالية عامة، يستحيل تحمل تداعياتها.